فاعلية الإنفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003

الباحث/ نور شدهان عداي
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

أ.د. لورنس يحيى صالح
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد

P:ISSN 1813 - 6729
E:ISSN 2707 - 1359
http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.123.2

تاريخ استلام البحث 2019/10/28 مقبول للنشر بتاريخ 2019/12/16

المستخلص :-

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الفترة بعد عام 2003 التي شهدت اختلال في الهيكل الانتاجي ، وفاعلية الإنفاق العام في تصحيح ذلك الاختلال . ومن اجل تحقيق هدف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي، وعلى ضوء ذلك ، تم التوصل الى ضعف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث ، هذا يعود الى هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري والتوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي الذي أسهم في توقف عمل كل من مضاعف الإنفاق العام والمعجل بشكل كامل في الاقتصاد العراقي . لذا نقترح ضرورة قيام الحكومة بإعادة هيكلة الإنفاق العام بهدف تقليل التباين بين الإنفاق الجاري والانفاق الاستثماري من جهة، ورفد القطاعات الانتاجية بالتخصيصات الاستثمارية لغرض النهوض بواقعها المتدني من جهة ثانية .

الكلمات المفتاحية : اختلال الهيكل الانتاجي ، القطاعات الاقتصادية ، النفقات الجارية ، النفقات الاستثمارية .

*بحث مستل من رسالة ماجستير

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 123 / اذار / 2020
الصفحات 39 -18

المقدمـة :-

عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في الهيكل الانتاجي بعد عام 2003 نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي كرست من الريعية في الاقتصاد العراقي والاعتماد على قطاع النفط واهمال القطاعات الانتاجية الاخرى .

ولقد أسهم الانفاق العام في زيادة حدة الاختلال في الهيكل الانتاجي ، نتيجة لما ولدته الزيادة في الانفاق العام ولاسيما الانفاق الجاري من زيادة في تيار النقدي وبسبب قصور التيار السلعي عن تلبية الطلب المحلي نتيجة تعطل غالبية الاجهزة الانتاجية وعدم كفاءة الاخرى مما ولد زيادة في الاستيراد من الخارج ، فضلاً عن عدم الكفاءة في توزيع التخصيصات المالية وارتفاع ماهو مخصص للانفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري وعدم توزيعها بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية ومن ثم ابقاء القطاعات الانتاجية في حالة تدهور وتراجع انتاجيتها ومن ثم تدني مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي

مشكلة البحث : عانى الاقتصاد العراقي من اختلال في الهيكل الانتاجي نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية والاعتماد على القطاع النفطي على حساب بقية القطاعات الانتاجية ، فضلاً عن عدم توجيه التخصيصات المالية الى تطوير القطاعات الانتاجية .

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في بعدين رئيسين الأول دراسة اتجاهات الانفاق العام في العراق للوقوف على تطوراته ودراسة الاختلال في الهيكل الانتاجي ، والبعد الثاني دراسة فاعلية الإنفاق العام في تصحيح ذلك الاختلال .

فرضية البحث : ينطلق البحث من الفرضية الآتية " ضعف دور الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في تصحيح الاختلال بالهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام 2003 " .

هدف البحث : يهدف البحث الى تسليط الضوء على مشكلة الاختلال في الهيكل الانتاجي ، وتحديد مدى مساهمة الزيادة في الإنفاق العام التي شهدها الاقتصاد العراقي في تصحيح الاختلال من عدمه .

منهجية البحث : تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي والمتضمن التحول من معطيات النظرية العامة الى معطيات تطبيقية خاصة .

هيكلية البحث : يتكون البحث من ثلاث مباحث رئيسة ،وقد تضمن المبحث الاول الجانب النظري ، فيما تضمن المبحث الثاني تحليل اتجاهات الإنفاق العام والاختلال في الهيكل الانتاجي في العراق بعد عام 2003 ، بينما تضمن المبحث الثالث تحليل فاعلية الإنفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي في العراق بعد عام 2003 .

المبحث الاول/ الجـانب النظـري

اولاً : مفهوم الإنفاق العـام

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للانفاق العام ، وان ذلك لا يشير الى تعدد المفاهيم بقدر ما يعكس الاختلاف في وجهة النظر لتعريف الإنفاق العام .

فهناك من يعرف الإنفاق العام على انه " مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام " (دراز ، 1989 : ص475) .

وهناك من يرى بأنه " مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بانفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية " (خليل واللوزي ، 1990 : ص89) .

كما ان هناك من يعبر عن الإنفاق العام بانه "مبلغ من المال (اقتصادي ، نقدي) يصدر عن الدولة او أي شخص معنوي يهدف الى تحقيق المنفعة العامة " (السمان ، 2008 : ص277) .

يستشف الباحثان من التعاريف اعلاه ان الإنفاق العام (هو كمية من المال تهدف الى توفير الحاجات العامــة لتحقيق منفعة عامة) .

ويعد الاقتصادى كينز من اوائل الاقتصاديين الذين دعوا الى تدخل الدولة وزيادة الإنفاق العام نتيجة لما شهدتــه الفترة الممتدة (1929-1932) من ازمة كساد اقتصادي حادة ، باعتبـــار أن ذلك سيؤدي الى التأثير بالطلب الفعال ومن ثم في مستوى الانتـــاج والتشغيل والاستخدام وتحقيـــق زيـــادة في الدخل القومي . مما ادى الى توسع الانفاق العام تبعاً لتعدد وظائف الدولة ، وأصبح الانفاق العام أحدى ادوات السياسة المالية للدولة التي تقوم من خلاله بتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية متنوعة (عبد المولى ، 1975 : ص40) .

ثانياً : مفهوم اختلال الهيكل الانتاجي وأسبابه

يعرف الهيكل بأنه " مجموعة العلاقات والنسب التي يتسم بها الكيان الاقتصادي في وقت معين ومكان معين ، أي الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي يتكون منها الكيان الاقتصادي " (بيرو ، 1983 : ص38) .

أما الاختلال فهو حالة عدم التوازن الناتجة عن قوى مضادة تعمل على انحراف عمل الاقتصاد عن مساره الطبيعي (السيد علي ، 1986 : ص71) . ويعد الاختلال الهيكلي بطبيعته اختلالاً في علاقات التناسب بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته ، وتغيّر في خصائصه الاساسية التي تؤثر في النمو ، فضلاً عن انه اختلال في علاقات التوازن العام (السامرائي ، 1993 : ص9-10) . وللاختلالات الهيكلية أشكال متعددة في الاقتصاد ويعد اختلال الهيكل الانتـاجي أهم هذه الاختلالات باعتبـاره المسبب الرئيسِ لجميـع الاختلالات الأخرى ، ويعكس ذلك الاختلال الفجوة بين الإنتـاج الكامن- المخطط (Planned Production) مع الإنتاج الفعلي (Actual Production) ، أي انه فجوة الطلب الناتجة عن عدم التناسب في الإنتاج ، فضلاً عن ذلك يعكس الاختلال عدم التناسب في التوزيع النسبي للإنتاج الكلي على الأنشطة أو القطاعات المختلفة التي يتولد فيها هذا الناتج (محي الدين، 1975 : ص54). وتبعاً لذلك يرى الاقتصادي (سيمون كوزنتس) إمكانية قياس اختلال الهيكل الانتاجي عن طريق احتساب الفرق في الأهمية النسبية لكل قطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والأهمية النسبية للأيدي العاملة لكل قطاع إلى الأيدي العاملة على مستوى الاقتصاد القومي ، إذ أن الفرق بينهما يعبر عن درجة الاختلال القطاعي للاقتصاد القومي .

(النجفي ، 2002 : ص46). ويعزى الاختلال في الهيكل الانتاجي الى الخصائص التي تتصف بها الدول ذات البنى الاقتصاديــة الهشة ، وهي كالآتي :-

1- انخفاض مستوى الإنتاجية

ان مستوى الناتج الحدي للعامل الواحد منخفضـة جداً نتيجـة لزيـادة عنصـر العمل ، وكلمـا انخفض مستوى الانتاجية ادى ذلك الى حدوث اختلال في الهيكل الانتاجي (Fuentes& Mies,2012 : p.2).

2- الازدواجية الاقتصادية

تعد سبباً اخر للاختلال في الهيكل الانتاجي وملخصها وجود قطاع حديث صغير نسبياً مرتبط بالخارج وموجه للتصدير الى جانب قطاع تقليدي كبير نسبياً في دولة ما، ولكون القطاع الحديث معزول عن بقية القطاعات الاقتصادية ولا يرتبط معها بأي تشابكات أمامية ولا خلفية ، فضلاً عن انه يستعيض عن القوى العاملة بالتكنولوجيا الحديثة الأمر الذي جعل منه عامل إعاقة بدل ان يصبح قوة دافعة للتطور والنمو (القريشي ، 2007 : ص33) .

3- التخصص بالإنتاج الأولي

اذ تتخصص بعض الدول بإنتـاج وتصدير السلع الأوليـة الزراعيـة والاستخراجية دون ان تمتد عمليـة الإنتاج لتشمل المراحل اللاحقـة . وبذلك يسـهم القطـاع الزراعـي التقليدي والنشـاط الاستخراجي في تلك البلدان بالحصـة الأكبر في تكـوين النـاتج المحلـي الإجمـالي ، فضـلاً عن انـه يستوعب الجزء الأكبر من العاملين (القريشي ، نفس المصدر : ص30) .

4- تخلف اساليب الانتاج

تتسم اغلب الدول النامية بتخلف اساليب الانتاج المستخدمة في القطاعات الانتاجية ، يترتب على ذلك عدم امكانية زيادة الاستثمار والذي يعني انخفاض مستوى التراكم الرأسمالي وينتج عنه سيادة الانتاجية المنخفضة للقوى العاملة في هذه القطاعات. كما ويسود نوع من قوى وعلاقات الإنتاج المتخلفة مما يؤدي الى ضعف توسع القطاعات الانتاجية (الفهداوي وراضي ، 2000 : ص55)

5- شيوع ظاهرة البطالة المقنعة

البطالة هي ابرز أسباب الاختلال في الهيكل الانتاجي ، اذ تعاني الدول كثيفة السكان بالقياس الى مواردها الطبيعية من بطالة مقنعة . وتظهر في الدول منخفضة السكان عندما يزداد اقبال الأفراد على الأنشطة الإنتاجية مما يولد اختلالاً في توازن العرض والطلب على العمل ، وينتج عنه ارتفاع في التشغيل وانخفاضاً في الانتاجية (الفهداوي وراضي ، مصدر سابق ، ص62) .

6- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي

تدفع العادات المتخلفة في الدول النامية الى المبالغة في الإنفاق الاستهلاكي والذي يكون غالبيته في الاستهلاك البذخي لاغراض التفاخر والمباهاة مما يؤدي الى هدر الكثير من الموارد المالية (خلف ، 1986 : ص80) .

ثالثاً : تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وتصحيح اختلال الهيكل الانتاجي

تختلف فاعلية الانفاق العام في تصحيح الهيكل الانتاجي حسب توجهات واهداف الدولة ، التي عادة ما تستهدف تحقيق آثار مباشرة عن طريق زيادة الانتاج أو الاستهلاك أو آثار غير مباشر عن طريق عمل كل من مضاعف الإنفاق العام والمعجل في الاقتصاد .

1- فاعلية الإنفاق العام المباشرة في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي

يؤثر الإنفاق العام على الناتج القومي من خلال زيادة القدرة الانتاجية أو الطاقات الانتاجية ، ويكون ذلك أما في شكل إنفاق استثماري يطلق عليه (انتاجية الإنفاق العام) وعادة ما تختلف درجة تأثيره على كفاءة استخدامه ، أو إنفاق جاري يهدف لزيادة انتاجية العمـــال من خلال منحهم التعليم والصحة والتدريب المجاني الذي يخلق زيادة في الطلب الخاص .

وكما هو معروف ان الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب الخاص والعام على اموال الاستثمار وعلى اموال الاستهلاك ، يتوقف حجم الدخل القومي في حالة ثبات المقدرة الانتاجية القوميـــة على الطلب الفعلي أي الانفـــاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك ، ولما كانت النفقات احد مكونات الطلب الكلي من السلع والخدمات ، ذلك أن زيادة الانفاق العام يعني زيادة مشتريات الحكومة من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات ، وإذ أن هذه السلع والخدمات هي جزء من الناتج الكلي ، فأي زيادة في الجزء الذي تشتريه الحكومة من الناتج الكلي يزيد من قوة تأثير الإنفاق العام على الطلب الكلي ثم على الناتج الكلي (المحجوب ،1971 : ص136). زيادة الناتج القومي (الدخل القومي) تؤدي الى زيادة دخول الأفراد نتيجة توزيع عوائد عناصر الانتاج على المساهمين في العملية الانتاجية وعندما تزداد دخول الافراد التي تخصص للاستهلاك المحلي عند مستوى معين من المنفعة الحدية سوف ينخفض الطلب على السلع الزراعية حسب قانون انجل لصالح الطلب على السلع الصناعية فيزداد الإنتاج الصناعي ، وتحدث التغيرات في الطلب تغيرات مناظرة في العرض ، بالتالي انخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي مع ارتفاع الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي [(1)] ، وان أتساع الصناعة يؤدي الى زيادة الطلب على الخدمات كونها مدخلات ومخرجات العملية الصناعية مثل خدمات النقل والاتصالات والتأمين والبنوك ... الخ ، فضلاً عن أن الزيادة في الدخل الفردي الناتج عن الصناعة تحفز الافراد على زيادة الطلب على خدمات التعليم والصحة وخدمات التسلية والترفيه ومن ثم الانتقال الى قطاع الخدمات في الأهمية النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ويحدث التصحيح في الهيكل الإنتاجي (Clark ,1957 : p.521) .

كما قد تقوم الدولة بالتأثير بالاستهلاك القومي من خلال الزيادة الأولية في الطلب على سلع وخدمات الاستهلاك ، ويتمثل ذلك في الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص اذ تخصص الدولة جزءاً من الإنفاق الحكومي بصورة رواتب وأجور لموظفيها سواء كانوا بالخدمة أو المتقاعدين مقابل ما يؤدوه من اعمال وخدمات للدولة ويتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات ، أما الاستهلاك العام يتمثل بمشتريات الدولة من السلع والخدمات اللازمة لتسيير مرافقها العامة ولإشباع حاجات المجتمع ، إذ يترتب على هذه المشتريات زيادة طلب الحكومة على الاصول الاستهلاكية ومن ثم زيادة مباشرة في مستوى الاستهلاك القومي ، اذ كلما زاد حجم الإنفاق الحكومي المخصص لشراء هذا النوع من السلع والخدمات ، أرتفع مستوى الاستهلاك القومي (عبد الحميد ، 2005 : ص196) ، وان زيادة الطلب يؤدي الى زيادة الانتاج بافتراض مرونة الجهاز الانتاجي ، ويعمل على توليد دخول نقدية توزع على المستفيدين منها فتزداد دخول هؤلاء الافراد ومن الطبيعي ان يتغير نمط الاستهلاك القومي مع ازدياد الدخل اي بارتفاع متوسط دخل الفرد سيترتب عليه تغيّر في بنية الطلب ، مما يؤدي الى اضافـــة خيارات لم تكن قائمـــة عند مستويات الدخول المنخفضة حيث يتجه استهلاك الافراد نحو السلع الصناعية اذ من المتوقع وحسب قانون انجل ان يتجه الطلب على السلع الزراعية نحو الانخفاض التي تتسم بمرونة داخلية منخفضة ويتجه نحو الطلب على السلع الصناعية التي يمتاز الطلب على منتجاتها بمرونة داخلية مرتفعة ، كما يحدث تغيّر في الاستهلاك العام اذ يصاحبها ازدياد طلب الدولة على السلع الانتاجية وخفض الطلب على السلع الاستهلاكيـــة مما يحفـــز الجهاز الانتاجي على انتاج تلك السلع بافتراض انه لم يصل بعد الى مرحلة الاستخدام الكامل ومن ثم يحدث انتقال في الاهمية النسبية من قطاع الزراعة الى قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ، بالنتيجة الانتقـــال في الأهمية النسبية الى قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بوصفها مدخلات في العملية الانتاجية الصناعية ، فتحدث آثرها في تصحيح هيكل الانتاج .

2- فاعلية الانفاق العام غير المباشرة في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي

تظهر الآثار غير المباشرة في الهيكل الانتاجي عن طريق اثريّن الأول الأثر المضاعف [2] ، اذ يؤدي التوسع في انفاق الحكومة الاستثماري الى توزيع دخول جديدة تتمثل في دخول عناصر الانتاج يخصص المستفيدون جزء من هذه الدخول للإنفاق ويعتمد ذلك على الميل الحدي للاستهلاك ، ينتج عن زيادة الطلب زيادة الانتاج والعرض ويؤدي الى توزيع دخول جديدة توزع بدورها ما بين الاستهلاك والادخار وهكذا تتوالى الى الزيادة في الدخول الجديدة ، من خلال دورة الدخل في سلسلة متتالية من الإنفاق الاستهلاكي المتناقص هو ما يعرف بـالاستهلاك المولد الذي نتج عنه زيادة في الدخل القومي تفوق التوسع الأولي بالإنفاق العام . اي ان زيادة الحكومة الإنفاق العـام يؤدي من خلال آثر المضاعف الى الزيادة في الطلب الفعال عن طريق التأثير بالانتاج التشغيل والاستخدام ، وأن زيادة الطاقة الانتاجية تولد دخول نقدية جديدة للأفراد (معروف ، 2005 : ص105-121). وكلما ازدادت الدخول للأفراد فأن انماط الطلب سوف تتغير من الطلب على السلع الزراعية حسب قانون انجل الى الطلب على السلع الصناعية فيزداد الانتاج الصناعي ويؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة وارتفاع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي، كما ان الخدمات تعتبر مدخلات العملية الصناعية فيزداد الطلب على الخدمات فتنتقل الأهمية النسبية الى قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي ويتـــم تصحيح هيكل الانتاج .

أما الاتجاه الثاني هو آثر المعجل [3] حيث ان الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية تحفز المنتجين على الانتاج ، وهذا يحفز الاستثمارات الجديدة في مجال صناعة السلع الاستثمارية ، وبذلك يزداد الاستثمار التابع ، ويؤدي ذلك الى زيادة القدرة الانتاجية وزيادة الدخل القومي باضعاف (داود ، 2010 : ص329) وهكذا بالتتابع يحدث التصحيح كما مر ذكره آنفاً .

المبحث الثاني

تحليل اتجاهات الإنفاق العام والاختلال في الهيكل الانتاجي في العراق بعد عام 2003

اولاً : اتجاهات الإنفاق العام وهيكله

1- اتجاهات الإنفاق العام

أن الهدف من التعرف على اتجاهات الإنفاق العام هو:

معرفة تطوراته خلال مدة زمنية معينة والغاية الاساسية من انفاقه . ويمكن معرفة اتجاهات الإنفاق العام في العراق من خلال الجدول الآتي :-

الجدول (1)

الإنفاق العام في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	الإنفاق العام (مليون دينار)	معدل النمو السنوي%
2003	4,901,961	__
2004	31,521,427	543.0
2005 *	30,831,142	(2.2)
2006	37,494,459	21.6
2007	39,308,348	4.8
2008	67,277,197	71.2
2009 *	55,589,721	(17.4)
2010	70,134,201	26.2
2011	78,757,666	12.3
2012	105,139,575	33.5
2013	119,127,556	13.3
2014	125,321,074	5.2
2015	84,693,524	(32.4)
2016 *	73,571,002	(13.1)
2017 *	75,490,115	2.6
2018	80,873,188	7.1
متوسط المدة	67,502,009.7	

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بيانات غير منشورة (2003-2018) .

*** تشير الأرقام داخل الأقواس الى القيمة السالبة وتعني النمو بالسالب .**

نلاحظ من الجدول (1) ازدياد الانفاق العام بعد عام 2003 بوتيرة متصاعدة تماشياً مع زيادة العوائد النفطية بهدف انعاش الاقتصاد ، فضلاً عن تغطية التزامات الحكومة المالية عن السنوات السابقة ، اذ بلغ في عام 2004 مبلغ (31521.4) مليار دينار حتى بلغ عام 2008 (67277) مليار دينار لينخفض عام 2009 بمبلغ (55589.7) مليار دينار على آثر الازمة المالية العالمية ، وقد تذبذب الإنفاق العام بعدها ليزداد عام 2010 البالغ (70134.2) مليار دينار حتى بلغ عام 2014 بمبلغ (125321.0) مليار دينار نتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام التي تجاوزت (102) دولار للبرميل الواحد حتى منتصف 2014 وينخفض في السنة التي تليها جراء قيام الحكومة بإتباع سياسة انضباط مالي قائمة على خفض الإنفاق العام ، كما واضح في عام 2015 البالغ (84693.5) مليار دينار وعام 2016 البالغ

(73571.0) مليار دينار ، ثم يعاود الارتفاع بعد ذلك على آثر التعافي في أسعار النفط ولكن بوتيرة اقل مما هي عليه في الفترات السابقة كسياسة احترازية هدفها التقليل من آثر صدمة اسعار النفط ، اذ ازداد عام 2017 بمبلغ (75490.1) مليار دينار ، كذلك عام 2018 ليبلغ (80873.1) مليار دينار بنسبة تغيير طفيفة عن عام 2017 مقدارها (7.1%).

2- هيكل الانفاق العام

يتكون هيكل الانفاق العام حسب التبويب المعتمد في الموازنة العامة من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري وكالآتي :-

أ- الإنفاق الجاري

يمثل الإنفاق الجاري مدفوعات والتزامات الحكومة بهدف استمرار نشاطها وديمومة أعمالها . ويمكن تحليل الإنفاق الجاري في العراق من خلال الجدول الآتي :-

الجدول (2)

الإنفاق الجاري ونسبته الى كل من الإنفاق العام وGdp للمدة (2003-2018)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	الإنفاق العام (مليون دينار) (2)	الإنفاق الجاري (مليون دينار) (3)	نسبة نمو الإنفاق الجاري%	الإنفاق الجاري الى الإنفاق العام %(2/3)	الإنفاق الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي %(1/3)
2003	29,585,788.6	4,901,961	4,614,080	–	94.1	15.6
2004	53,235,358.7	31,521,427	27,597,167	498.1	87.6	15.8
2005	73,533,598.6	30,831,142	27,066,124	(1.9)	87.8	36.8
2006	95,587,954.8	37,494,459	32,217,608	19.0	85.9	33.7
2007	111,455,813.4	39,308,348	32,719,837	1.6	83.2	29.4
2008	157,026,061.6	67,277,197	52,301,181	59.8	77.7	33.3
2009	130,643,200.4	55,589,721	45,941,062	(12.2)	82.6	35.2
2010	162,064,565.5	70,134,201	54,580,860	18.8	77.8	33.7
2011	217,327,107.4	78,757,666	60,925,553	11.6	77.4	28.0
2012	254,225,490.7	105,139,575	75,788,622	24.4	72.1	29.8
2013	273,587,529.2	119,127,556	78,746,806	3.9	66.1	28.8
2014	266,332,655.1	125,321,074	86,568,374	9.9	69.1	32.5
2015	194,680,971.8	84,693,524	56,916,476	(34.3)	67.2	29.2
2016	196,924,141.7	73,571,002	55,162,767	(3.1)	75.0	28.0
2017	225,722,375.5	75,490,115	59,025,654	7.0	78.2	26.1
2018	251,064,479.9	80,873,188	67,052,856	13.6	82.9	26.7
متوسط المدة	168,312,318.3	67,502,009.7	51,076,564.2		79.0	28.9

المصدر : إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بيانات غير منشورة (2003-2018) .

يعد الإنفاق الجاري المكون الرئيس من مكونات الإنفاق العام ، ونلاحظ من الجدول (2) انه شكل كمتوسط مدة نسبة (79.0%) من الإنفاق العام ، وشكل نسبة (28.9%) من الناتج المحلي الاجمالي . كما ونلاحظ انه سجل نمواً متذبذباً ، اذ ازداد بعد عام 2003 وقد بلغ عام 2004 (27597.1) مليار دينار نتيجة لازدياد تعويضات الموظفين والمتمثلة بالرواتب والأجور والمخصصات والمكافئات التقاعدية لمنتسبي الوزارات والدوائر الحكومية الممولة مركزياً جراء زيادة اعداد العاملين في القطاع العام ، فضلاً عن ازدياد المتمثل بالمصروفات التشغيلية الناتجة عن توفير مستلزمات انتاج الدوائر الحكومية وتكاليف الدعم وسداد مستحقات فوائد الدين العـــام عن السنـوات السابقة ، واستمرت تلك الزيادة حتى بلغ عـام 2008 (52301.1) مليار دينار لينخفض عام 2009 (45941.0) مليار دينار نتيجة انخفاض واردات النفط جراء تداعيات الازمة المالية العالمية ، وازداد الإنفاق العام فيما بعد ذلك ليبلغ عام 2014 (86568.3) مليار دينار تلك الزيادة مردها الى تمويل النفقات العسكرية جراء الحرب ضد الإرهاب ، لينخفض عام 2015 بمبلغ (56916.4) مليار دينار بنسبة انخفاض (34.3%) نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية منتصف عام 2014 (من ما يقارب 110 دولار للبرميل الى ما يقارب 65 دولار للبرميل) ، وفيما بعد ازداد الإنفاق الجاري ازدياداً طفيفاً ليبلغ عام 2016 (55162.7) مليار دينار وعام 2017 بمبلغ (59025.6) ليبلغ عام 2018 مبلغ (67052.8) مليار دينار وتعود تلك الزيادة الى حملة اعمار المناطق المتضررة جراء الحرب ضد الأرهاب .

ب- الانفاق الاستثماري

تقوم الحكومة من خلال خططها الاستثمارية بتوجيه الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات المهمة ولاسيما الإنتاجيـة منها بمـــا يسهم في زيـــادة معدلات الاستثمار وتحقيق قاعدة انتاجية واسعة ، ومن ثم زيادة الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات الاقتصادية . والجدول (3) يبين اتجاهات الانفاق الاستثماري في العراق بعد عام 2003 كالآتي :-

الجدول (3)

الانفاق الاستثماري ونسبته الى الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (1)	الإنفاق العام (مليون دينار) (2)	الإنفاق الاستثماري (مليون دينار) (3)	نسبة نمو الإنفاق الاستثماري %	الإنفاق الاستثماري الى الإنفاق العام %(2/3)	الإنفاق الاستثماري الى الناتج المحلي الاجمالي %(1/3)
2003	29,585,788.6	4,901,961	287,881	—	5.9	1.0
2004	53,235,358.7	31,521,427	3,924,260	1263.2	12.4	7.4
2005	73,533,598.6	30,831,142	3,795,018	(3.3)	12.3	5.2
2006	95,587,954.8	37,494,459	5,276,851	39.0	14.1	5.5
2007	111,455,813.4	39,308,348	6,588,512	24.9	16.8	5.9
2008	157,026,061.6	67,277,197	14,976,016	127.3	22.3	9.5
2009	130,643,200.4	55,589,721	9,648,659	(35.6)	17.4	7.4
2010	162,064,565.5	70,134,201	15,553,341	61.2	22.2	9.6
2011	217,327,107.4	78,757,666	17,832,113	14.7	22.6	8.2
2012	254,225,490.7	105,139,575	29,350,954	64.6	27.9	11.5

14.8	33.9	37.6	40,380,750	119,127,556	273,587,529.2	**2013**
14.6	30.9	(4.0)	38,752,700	125,321,074	266,332,655.1	**2014**
14.3	32.8	(28.3)	27,777,048	84,693,524	194,680,971.8	**2015**
9.3	25.0	(33.7)	18,408,235	73,571,002	196,924,141.7	**2016**
7.3	21.8	(10.6)	16,464,461	75,490,115	225,722,375.5	**2017**
5.5	17.1	(16.1)	13,820,332	80,873,188	251,064,479.9	**2018**
8.6	21.0		16,427,321	67,502,009	168,312,318.3	**متوسط المدة**

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، بيانات غير منشورة / وبيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، سنوات مختلفة .

نلاحظ من الجدول (3) أن الإنفاق الاستثماري شكل نسب منخفضة الى اجمالي الإنفاق العام خلال مدة الدراسة إذ تراوحت بين (5%-33%) وبمتوسط مدة نسبة (21.0%) ، كما انه شكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط مدة (8.6%) ، هذا يعني هيمنة الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري في هيكل الإنفاق العام ، ويعكس ذلك ضعف أهتمام الحكومة بالجانب الاستثماري بالرغم من أهميته في توسيع الطاقة الانتاجية وزيادة معدلات التراكم الرأسمالي ومن ثم زيادة الدخل القومي ، لأسباب متعددة ابرزها الظروف الأمنية والسياسية التي مر بها البلد . وعند التمعن في أقيام الإنفاق الاستثماري نجد انه في ارتفاع طفيف منذ عام 2003 البالغ (287.8) مليار دينار حتى عام 2008 البالغ (14976.0) مليـــــار دينـــــار، ليعــاود الانخفاض عام 2009 بنسبــة انخفاض (35.6%) جراء الركود الاقتصادي آثر الأزمة المالية العالمية ، ولكن الانخفاض في الإنفاق الاستثماري لم يدوم طويلاً ليعاود الارتفاع مرة أخرى حتى بلغ عام 2013 (40380.7) مليار دينار بمعدل نمو (37.6%) نتيجة للفائض الكبير الذي تحقق في الميزانية العامة لعام 2012. ورغم الجهود الحثيثة التي تبنتها الحكومة لزيادة الإنفاق الاستثماري في ستراتيجية الموازنة للأعوام (2013-2017) الا ان ازمة انخفاض اسعار النفط العالمية عام 2014 غيرت توجهات الحكومة لتتبع ازاءها سياسة انضباط مالي قائمة على خفض الإنفاق العام ، التي انعكست سلباً على الإنفاق الاستثماري للأعوام (2015-2018) ، ووفقاً لذلك فأن الانفاق الاستثماري يخضع لاسعار النفط والمقدار المتحقق من العوائد النفطية ، بالتالي فأن أي انخفاض في اسعار النفط تؤثر سلباً في الانفاق الاستثماري ومن ثم على القطاعات الانتاجية . باتجاه الانخفاض .

ثانياً : تحليل اختلال الهيكل الانتاجي في العراق بعد عام 2003

1- تحليل مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج

يمكن تحليل هيكل الانتاج بالاعتماد على مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الى الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد ككل . وكما يوضحه الجدول أدناه:-

الجدول (4) الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي [4] في العراق للمدة (2003-2018)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاريــة * (مليون دينار)	القطاع النفطي	الأهمية النسبية للقطاع النفطي %	القطاع الزراعي	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي %	القطاع الصناعي	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي %	قطاع الخدمات	الأهمية النسبية لقطاع الخدمات%
2003	29,894,476	20,349,772.0	68.07	2,486,865.5	8.32	326,246.0	1.09	6,731,592.7	22.53
2004	53,499,238	30,808,541.6	57.68	3,693,768.0	6.90	985,132.8	1.84	18,011,796.2	33.67
2005	73,911,088	42,379,784.7	57.34	5,064,158.0	6.85	1,120,398.6	1.52	25,346,747.0	34.30
2006	96,067,160	52,851,810.9	55.02	5,568,985.7	5.80	1,652,304.4	1.72	35,994,059.6	37.46
2007	111,961,230	59,018,094.5	52.71	5,494,212.4	4.91	2,074,156.4	1.85	45,374,766.9	40.53
2008	158,443,584	87,166,401.2	55.01	6,042,017.7	3.81	2,998,972.8	1.89	64,638,996.1	39.28
2009	131,632,210 \	55,998,048.1	42.54	6,832,552.1	5.19	3,977,015.4	3.02	64,824,594.4	49.25
2010	163,104,739	72,905,000.1	44.70	8,366,232.4	5.13	4,343,633.9	2.66	77,489,872.8	47.51
2011	218,617,834	115,256,423.7	52.72	9,918,316.8	4.54	6,875,750.2	3.15	86,567,344.1	39.59
2012	255,727,068	126,435,557.5	49.44	10,484,949.3	4.10	7,709,566.0	3.01	111,096,995.7	43.40
2013	274,745,875.	125,573,889.5	45.71	13,045,856.4	4.80	7,157,347.3	2.61	128,968,781.8	46.90
2014	267,262,787	116,852,335.9	43.72	13,128,622.6	4.91	5,504,880.0	2.06	131,776,949.3	49.31
2015	196,203,013.3	65,194,040.7	33.23	8,160,769.7	4.15	4,631,639.2	2.36	118,216,563.7	60.25
2016	198,774,369.4	67,400,216.2	33.91	7,832,046.9	3.94	4,833,117.3	2.43	118,708,989.0	59.72
2017	228,692,989.2	88,664,813.0	38.77	6,598,384.8	2.89	6,289,739.8	2.75	127,140,051.6	55.59
2018	254,366,708.7	117,856,343.6	46.33	4,897,589.8	1.92	4,851,583.5	1.91	126,761,191.8	49.85
متوسط نسب الاسهام			48.6		4.9		2.2		44.3

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي ، سنوات مختلفة . / * ملاحظة : الناتج المحلي الاجمالي قبل احتساب رسم الخدمة .

نلاحظ من تحليل نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للجدول (4) ، ان **القطاع النفطي** استأثر على بقية القطاعات في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة بمتوسط مدة (48.6%) ، وكانت النسب متذبذبة تذبذباً طفيفاً إذ بلغت نسبة مساهمته عام 2003 نسبة (68.0%) ، في حين انخفضت عام 2014 بنسبة (43.7%) وما تلاها من سنوات ، ويعود ذلك الى آثر أزمة انخفاض اسعار النفط العالمية ، لترتفع نسبة مساهمته عام 2018 بنسبة (46.3%). ورغم تفوق هذا القطاع على بقية القطاعـات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي الا انه لم يحقق ما مرجو منه نتيجة الأضرار التي لحقت بمنشآته وبخطوطه الناقلة نتيجة الحروب وما تبعها من اعمال تخريب جراء الارهاب ، فضلاً عما تعرض منشآته الى التقادم والاندثار.

يأتي **قطاع الخدمات** في المرتبة الثانية في نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة وبمتوسط مدة بنسبة (44.3%) ، الا أن الواقع يؤشر ضعف الخدمات كنتيجة حتمية للإهمال المستمر وتلكؤ غالبية مشاريع البنى التحتية جراء الفساد الاداري والمالي والذي قاد الى تراجع معظم الخدمات بالرغم من مساهمته الجيـــدة في الناتج المحلي الاجمالي قياساً بالقطاعات الاخرى .

أما **القطاع الزراعي** ، الذي يعد المرتكز في عملية التصحيح الهيكلي ، نلاحظ الانخفاض الشديد في نسب المساهمة في Gdp من (8.3%) عام 2003 الى (1.9%) عام 2018 وبمتوسط مدة (4.9%) نتيجة للمشاكل المتعددة التي واجهته وأدت الى انخفاض انتاجيته ، مثل سوء الأحوال الجوية سواء كان بسبب الانخفاض في معدلات سقوط الأمطار او هبوب العواصف الترابية بكثرة ، وانخفـــاض خصوبـــــة الأرض وملوحتهـــا نتيجـــة ســـوء ادارة
عمليات الري التي تسببت في انخفاض معدلات غلة وحدة المساحة . فضلاً عن انخفاض التخصيصات التي تضعها الدولة لهذا القطاع ، ورفع الدعم المقدم من قبل الدولة على أسعار المستلزمات الزراعية لاسيما الأسمدة والمبيدات والبذور .

وفي ذات السياق يؤشر **قطاع الصناعة** خلل واضح في عملية التغيير الهيكلي نتيجة تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ، التي لم تتجاوز في أفضل الأحوال نسبة (3%) وبمتوسط مدة (2.2%) خلال مدة الدراسة ، ويعزى ذلك الى المشاكل التي تعرض لها هذا القطـــاع منذ عقد التسعينات وما تلاهـا بسبب الحصـار الاقتصادي والعقوبات التي فرضـها مجلس الامن الدولي على العراق ، وبمقتضاها تم منـع استيراد وتصـدير السلع والمـواد الأولية ، بالشكل الذي ادى الى تخلف هذا القطـاع وعدم قابليتـه ومقدرته على مواكبة التطور العلمي والتقني .

فيما وتفاقمت تلك المشاكل بعد عام 2003 نتيجة تعرض الشركات الصناعية العامة الى اعمال السلب والنهب وفقدان المعدات الانتاجية الخاصة بها وتقادم معدات الانتاج للمصانع واندثار الكثير منها محاسبياً ، وارتفاع مستوى التكاليف الصناعية ورفع الدعم الذي كان يقدم الى مدخلات الانتاج ، فضلاً عن تدمير البنى التحتية (الماء ، الطاقة الكهربائية ، وسائل النقل والمواصلات وغيرها) مما أدى الى تعطل عملية الانتاج وتسبب في حصول خسائر وانخفاض في الانتاجية ، ناهيك عن الغاء التعريفة الكمركية التي كان لها الآثر في تشجيع استيراد السلع المصنعة بكلف منخفضة يعجز هذا القطاع ومنشآته الصناعية على منافستها .

2- تحليل حصة القطاعات الانتاجية من التشغيل

تبرز أهمية التعرف على حجم التغير في نسبة العمالة بهدف معرفة التغيرات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية في سياق عملية التصحيح الهيكلي . ويمكن التعرف على نسب توزيع العمالة على القطاعـــــات الاقتصاديـــــة من خلال الآتـــي :-

الجدول (5)
نسب توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية في العراق للمدة (2003-2018) %

السنة	القطاع النفطي	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع الخدمي
2003	1.75	12.52	18.91	66.83
2004	2.08	8.76	15.99	73.17
2005	2.13	5.33	10.89	81.65
2006	2.19	6.60	9.56	81.65
2007	2.39	7.86	13.08	76.67
2008	2.58	8.16	15.37	73.89
2009	2.56	4.21	8.50	84.73
2010	2.59	7.09	9.94	80.38
2011	2.56	7.63	10.83	78.98
2012	2.68	8.06	10.37	78.89
2013	2.99	8.29	10.74	77.98
2014	2.98	7.65	9.48	79.81
2015	3.07	7.74	9.11	80.00
2016	3.17	7.33	8.06	81.40
2017	3.27	7.15	7.51	81.66
2018	3.37	6.97	7.53	81.95
متوسط المدة	2.6	7.6	11.0	78.7

المصدر : البيانات (2003-2015) : لورنس يحيى صالح ، محمد طاهر نوري الموسوي (2019) ، **التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الضاد للطباعة والنشر ، بغداد ، ص143. أما الأعوام المتبقية تم التنبؤ بها باستخدام طريقة التمهيد الآسي على البرنامج الاحصائي SPSS.

نلاحظ من الجدول (5) عدم التوازن في توزيع القوى العاملة النشطة على مختلف القطاعات الاقتصادية اذ كان التركز النسبي للقوى العاملة في قطاع الخدمات غير متماشياً مع نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي في الجدول المذكور سابقاً ، نتيجة لمحدودية سوق العمل في العراق وتركز غالبيته في وظائف القطاع العام والأجهزة الامنية والعسكرية نتيجة لتعطل المؤسسات والمنشآت الإنتاجية ، مما جعل هذا القطاع يستقطب الايدي العاملة التي لم تجد فرص عمل واشراكهم بأعمال هامشية أو ضعيفة القيمة اقتصادياً ، وبذلك يكون التشغيل في هذا القطاع عبارة عن بطالة مقنعة بسبب انخفاض الانتاجية الحدية للعامل الواحد. وهذا يجعلنا أمام حقيقة مفادها أن تضخم التشغيل في قطاع الخدمات في العراق مؤشر لاختلال هيكلي طالما لم يقترن بزيادة في مستوى الإنتاجية وفي متوسط الدخل الحقيقي للأفراد .

يأتي تركز القوى العاملة في قطاع الصناعة ثانياً ، رغم تعطل غالبية المشاريع الصناعية جراء الظروف الأمنية والاقتصادية ، ويعود سبب ذلك الى ملكية هذا القطاع التي تعود للقطاع المختلط وغالبية منشأتها تملكها الدولة التي استقطبت القوى العاملة للعمل في هذا القطاع رغم توقف معظمها عن الانتاج . فيما شهد قطاع الزراعة انخفاض في القوى العاملة بسبب نزوح غالبية العاملين من الريف الى المدن

وهجرتهم العمل في هذا القطاع والانتقال الى انشطة اخرى تدرَ ربحية اعلى جراء انخفاض العائد المتحقق في هذا القطاع .

أما قطاع النفط فهو الاشد انخفاضاً في استقطاب القوى العاملة نتيجة لطبيعة الصناعة النفطية ، التي تتطلب حجم من رأس المال والتكنولوجيا يفوق حجم الايدي العاملة مما عزز من مرونة الاحلال بينهما . واستناداً الى ما تقدم ، يؤشر سبب ارتفاع التشغيل في قطاع الخدمات الى الاسباب المتعلقة بتراجع القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة ، وسيادة الأنشطة الخدمية الهامشية على مكونات الانشطة الاقتصادية الأخرى ، واتساع حلقات الوسطاء في النشاط التجاري .

وذلك يدل على غياب الاستراتيجية الراسخة والجادة في تحويل العمالة النشطة الى قوى انتاجية فعالة في القطاعات الانتاجية بشكل يسهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، وقد انعكس ذلك على بنية سوق العمل في العراق باتساع معدلات البطالة الناتجة عن البطالة كالبطالة الهيكلية في قطاع الزراعة والصناعة ، والبطالة المقنعة والسافرة في قطاع الخدمات .

3- تحليل اختلال هيكل الانتاج

لقياس درجة الاختلال الهيكلي اعتمدنا على طريقة الاقتصادي (كوزنتس) التي جاء بها عام 1955 في كتابه (Economic growth of Nations) ومن خلالها يمكن ايجاد درجة الاختلال الجزئية باحتساب الفرق بين مساهمة القطاع في الناتج وحصته من التشغيل . ويمكن التوصل الى ذلك بالاعتماد على المعادلة التالية (Kuzenets,1959 : p.51) :-

$$dit = (Qi/Qe) - (Li/Le) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

إذ تمثل (dit) : درجة الاختلال الهيكلي للقطاع (i) للسنة (t) ، و(Qi/Qe) : نسبة ناتج القطاع المعني الى الناتج المحلي الاجمالي ، و(Li/Le) : نسبة التشغيل في القطاع المعني الى اجمالي التشغيل .

وكلما حقق القطاع درجة سالبة فهو قطاع يتسم بالاختلال الهيكلي .

كما ويمكن استخراج **درجة الاختلال الكلية** من خلال جمع الدرجات المطلقة للاختلالات في كافة القطاعات للاقتصاد المحلي . ويمكن الوصول الى ذلك بالاعتماد على المعادلة التالية :-

$$Dt = d_1t + d_2t + d_3t \ldots\ldots dnt\ldots\ldots (2)$$

إذ تمثل (Dt) درجة الاختلال الكلية . فاذا كانت مساوية للصفر أو اقل من (20^0) فيدل ذلك على الوضع الطبيعي الذي لا يعاني من الاختلال في الهيكل الاقتصادي ، وفي حالة كانت الدرجة تزيد عن ذلك هذا يدل على وجود اختلال هيكلي (Kuzenets, , Previous source : p.51) . ويوضح الجدول (6) درجات الاختلال الجزئية للقطاعات الاقتصادية ودرجة الاختلال الكلية كالآتي :-

الجدول (6)

درجات الاختلال الجزئية للقطاعات الاقتصادية ودرجة الاختلال الكلية للهيكل الانتاجي للمدة (2003-2018)%

السنة	القطاع النفطي d_1	القطاع الزراعي d_2	القطاع الصناعي d_3	القطاع الخدمي d_4	الاختلال الكلي D
2003	66.32	(4.20)	(17.82)	(44.30)	132.6
2004	55.60	(1.86)	(14.15)	(39.50)	111.1
2005	55.21	(1.52)	(9.37)	(47.35)	113.5
2006	52.83	(0.80)	(7.84)	(44.19)	105.7
2007	50.32	(2.95)	(11.23)	(36.14)	100.6
2008	52.43	(4.35)	(13.48)	(34.61)	104.9
2009	39.98	(0.98)	(5.48)	(35.48)	81.9

2010	42.11	(1.96)	(7.28)	(32.87)	84.2
2011	50.16	(3.09)	(7.68)	(39.39)	100.3
2012	46.76	(3.96)	(7.36)	(35.49)	93.6
2013	42.72	(3.49)	(8.13)	(31.08)	85.4
2014	40.74	(2.74)	(7.42)	(30.50)	81.4
2015	30.16	(3.59)	(6.75)	(19.75)	60.3
2016	30.74	(3.39)	(5.63)	(21.68)	61.4
2017	35.50	(4.26)	(4.76)	(26.07)	70.6
2018	42.96	(5.05)	(5.62)	(32.1)	85.7
متوسط المدة	45.91	(3.01)	(8.75)	(34.41)	92.08

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (4) و(5) والمعادلتين (1) و(2) .

ملاحظة : تشير الارقام بين قوسين الى القيمة السالبة ، وتعني الاختلال القطاعي .

نسعى لمعرفة درجة الاختلال على المستوى الجزئي ، من خلال تحليل مكونات الجدول (6) اذ نلاحظ أن نسب الاختلال للقطاع النفطي موجبة على طول مدة الدراسة وهذا يعني تفوق اسهامه في الناتج على اسهامه في التشغيل ، وقد شكلت درجة الاختلال عام 2003 نسبة (66.39%) وهي درجة جيدة لترتفع درجة الاختلال عام 2009 بنسبة (39.9) بسبب تأثير الازمة المالية العالمية ، مع العلم ان القطاع كلما اتجه نحو السالب فهو يتجه نحو الاختلال ، وقد ازداد الاختلال في القطاع النفطي للأعوام 2015 بنسبة (30.1%) و2016 بنسبة (30.7%) جراء تداعيات انخفاض اسعار النفط ، لينخفض بعدها عام 2017 الى (35.5%) وعام 2018 نسبة (42.96%) وقد بلغت متوسط المدة نسبة (45.91%) . ويعود سبب اختلال القطـاع النفطي لكونـه قطـاع يساهم في الناتج المحلي الاجمالي ولا يسـاهم في التشغيـل ، فهو قطـاع استخراجي خفيف العمل- معمق لرأس المال والتكنولوجية ، بالتالي فان لتوسيع الاستثمار في هذا القطاع آثار ضعيفة على النمو، ممـا يقود ذلك الى تركـز عالٍ في الناتـج المحلـي الاجمالي وتأثير ضعيف على خلق فرص العمل .

بينما القطاع الزراعي الذي عانى من درجة اختلال سالبة لكنها منخفضة نوعاً ما ، وكانت مقاربة لمتوسط المدة بنسبة (3.01%) ، هذا يعود لطبيعة التناسب القائم بين الانتاجية والتشغيل ويظهر حجم الاختلال واضحاً عند تحليل مساهمة هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الاجمالي والتشغيل المشار اليه سابقاً ، بما يتسم به من ملكية خاصة جعلت العمل فيه ينطوي على تحمل كلفة حدية عالية تزيد عن العائد الحدي المتحقق ، ادى ذلك الى عزوف غالبية الأفراد عن العمل في هذا القطاع وانتقالهم الى العمل بقطاعات اخرى، وهذا ما يعلل ضعف انتاجية هذا القطاع وضعف المساهمة في التشغيل ، ومن ثم انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي .

أما القطاع الصناعي الذي ينفرد بدور خاص كونه المساهم في احداث التحولات والتغييرات التي تتطلبها عملية التصحيح الهيكلي ، ورغم ذلك نلاحظ ان درجة الاختلال كانت سالبة على امتداد السلسلة الزمنية ، يعني ذلك تفوق اسهامه في التشغيل على اسهامه في الناتج ، ويعود سبب الاختلال في هذا القطاع الى طبيعة الملكية المختلط المختلطة لهذا القطاع ، التي تعود غالبيتهُ الى القطاع العام ويعود سبب الاختلال الى قيام الحكومة على تصفية شركات التمويل الذاتي الخاسرة والمتلكئة التابعة لهذا القطاع ، مما ادى الى دمج غالبية العاملين في شركات القطاع العام غير الانتاجية او الاستغناء عن البعض منهـم ، الأمـر الذي أسهم في انخفاض انتاجيته وضعف مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالرغم من ارتفاع اعداد القوى العاملة في هذا القطاع ، وهذا ما توضحه نسب الاختلال المتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض والبالغ متوسط مدتها (8.75%) .

بينما نلاحظ على قطاع الخدمات ارتفاع نسبة مساهمته في التشغيل عن مساهمته في الناتج ، هذا يعني انه يساهم بدرجة محدودة في التغيير الهيكلي في العراق ، وذلك لارتفاع درجات الاختلال بنسب عالية ، التي تتراوح بين (21%-44%) وبمتوسط مدة بنسبة (34.41) ، يعود سبب ذلك كما قلنا سابقاً الى تركز القوى العاملة في قطاع الخدمات التي لم تجد فرصة للعمل في القطاع العام ، فضلاً عن انتقالهم من قطاعات الزراعة والصناعة التي لم تعد تدر دخل حقيقي ولجوءهم الى مزاولة الاعمال الخدمية الهامشية ، مما جعل هذا القطاع يساهم بنسبة اكبر في بالتشغيل وبنسبة محدودة في الناتج المحلي الاجمالي .

أما درجة الاختلال الكلية نلاحظ انها تجاوزت درجة (20) على مدار سنوات الدراسة ، وبمتوسط مدة بنسبة (92.08) ، وهذا يعطينا طابع عام لحجم الخسائر الاقتصادية التي يتكبدها العراق جراء اختلال هيكل الانتاج ، التي تعود بشكل اساس الى ضعف التناسق والتكامل بين القطاعات الاقتصادية لكون قطاع النفط يغذي التنمية ولكنه لا يتشابك مع بقية القطاعات الاخرى وتراجع انتاجها ، مما جعل الاقتصاد العراقي يعاني من مشكلتين مركبتين الاولى الازدواجية الاقتصادية (Economic Duality) جراء تطور قطاع النفط وتخلف القطاعات الاخرى ، والثانية المرض الهولندي (The Dutch disease) بسبب حالة التراخي الناتجة عن الاعتماد الكلي على المورد النفطي جراء عملية التصدير مما يقود الى أستمرار تراجع انتاجية القطاعات الاخرى .

المبحث الثالث

تحليل فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي في العراق بعد عام 2003

اولاً : فاعلية الإنفاق الجاري في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي

تحتاج عملية تصحيح اختلال هيكل الانتاج تكيّف الاقتصاد لعملية التغيير والانتقال من القطاع التقليدي الزراعة الى القطاع الصناعي ثم قطاع الخدمات وانخفاض مساهمة القطاع الاول في الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع الثاني ثم الثالث في الناتج المحلي الاجمالي للوصول الى مرحلة الرفاه الاقتصادي ، ومن المفترض ان يقود الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري الى عملية التصحيح المشار اليها آنفاً .

وعند تحليل واقع الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 نجد أن الزيادة في الانفاق الجاري التي طرأت على الرواتب والأجور والنفقات التحويلية نتيجة زيادة العوائد النفطية جراء عودة تصدير النفط للخارج ، قد ولدت زيادة في الطلب على السلع والخدمات الا انها واجهت حالة من التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي نتيجة المشاكل العديدة التي واجهتها القطاعات الانتاجية التي اشرنا لها في المبحث السابق ، من ثم اللجوء الى الاستيراد من الخارج لتلبية الطلب المحلي من مختلف السلع الاستهلاكية والرأسمالية ، وبالتالي خروج العملة الاجنبية التي كان من الممكن توظيفها لصالح معالجة الاختلالات الهيكلية . ويبرز ذلك بشكل اكثر وضوحاً من خلال الشكل (1) الذي يوضح علاقة الإنفاق الجاري بهيكل الانتاج كالآتي :-

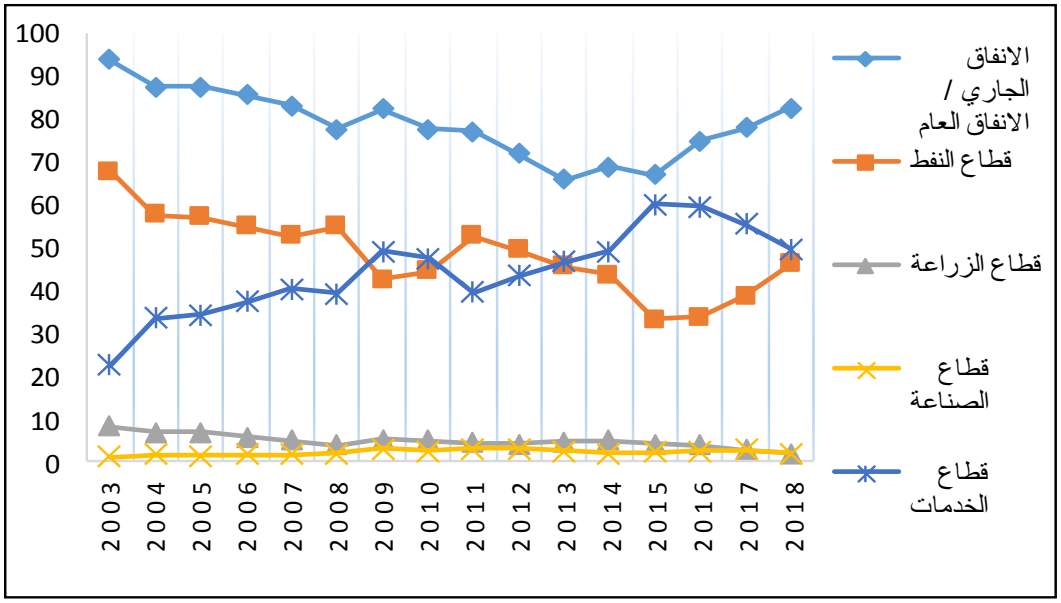

الشكل (1) العلاقة بين الإنفاق الجاري وهيكل الانتاج في العراق

الشكل : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (2) و(4) .

يوضح الشكل (1) مسارات (الإنفاق الجاري ، قطاع النفط ، قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات) ومنه نلاحظ وجود اتجاه عام تصاعدي لكل من الإنفاق الجاري والقطاع النفطي وقطاع الخدمات ، بالمقابل شهد كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي حالة من الثبات النسبي بسبب التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي. وهذا يعني أن مؤشر الاتجاه العام يشير الى ان الإنفاق الجاري يسير باتجاه معاكس لاتجاه القطاعات الانتاجية . وبناء على ذلك ، يتبين لنا ان الإنفاق الجاري لم يؤثر بشكل فاعل في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي ، وأن كان هناك نوع من التأثير فانه تأثير طفيف لا يستحق الذكر .

ثانياً : فاعلية الإنفاق الاستثماري في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي

يواجه الاقتصاد العراقي قيد الطاقة الاستيعابية للاستثمار بسبب ضعف العناصر المكملة لرأس المال مثل (الادارة الرشيدة ، القوى العاملة ، البيئة الاستثمارية الملائمة) مما يجعل من الانفاق الاستثماري لا يؤدي دوره في التغيير الهيكلي ، فضلاً عن ان التخصيصات الاستثمارية لا تتوزع بشكل متوازن على القطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى عدم التناسب في النمو القطاعي . وبهدف التعرف على مقدار التخصيصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات الاقتصادية مع نسب التنفيذ المادي والمالي ، نستعين بالجدول (7) الآتي :-

الجدول (7)
التخصيصات الاستثمارية حسب التوزيع القطاعي مقارنة بنسب التنفيذ المادي والمالي للمدة (2018-2008) *

السنة	قطاع الزراعة			قطاع الصناعة			قطاع الخدمات		
	التخصيصات السنوية (مليون دينار)	نسب التنفيذ المادي %	نسب التنفيذ المالي %	التخصيصات السنوية (مليون دينار)	نسب التنفيذ المادي %	نسب التنفيذ المالي %	التخصيصات السنوية (مليون دينار)	نسب التنفيذ المادي%	نسب التنفيذ المالي %
2008	1,511,113	25.4	66.8	9,259,189	38.7	95.4	7,241,712	37.6	50.7
2009	1,098,255	32.2	83.0	4,577,404	43.2	96.9	4,448,965	34.7	70.0
2010	1,604,83	47.1	63.9	7,693,004	41.7	63.2	8,438,357	41.8	49.8
2011	2,310,672	43.5	62.7	13,731,246	51.5	84.0	11,055,598	34.8	47.6
2012	2,354,452	52.1	57.1	22,292,060	50.1	66.8	12,548,789	38.6	45.9
2013	2,440,452	62.3	45.4	27,213,916	54.4	50.7	21,105,708	40.3	50.2
2014	979,510	47.1	85.0	22,274,027	59.6	68.1	25,446,788	46.8	64.1
2015	4,771,181	65.0	56.1	17,270,175	63.1	111.2	13,134,876	42.9	25.7
2016	174,832	60.6	61.5	15,955,998	56.9	84.8	3,788,784	50.1	30.8
2017	520,835	73.5	50.2	17,997,140	53.5	71.5	5,239,853	51.6	43.2
2018	319,706	61.2	70.2	17,384,424	40.0	63.4	5,833,627	44.9	58.6
متوسط المدة	1,498,273.5	51.8	63.8	15,980,053.0	50.2	77.8	10,753,005.2	42.2	48.8

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات : وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، تقارير لسنوات مختلفة .

***عدم توفر البيانات من (2003-2007) من المصدر ، لان التبويب القطاعي بدأ العمل به عام 2007 .**

نلاحظ من الجدول (7) ضآلة التخصيصات الاستثمارية الموزعة على القطاعات الاقتصادية مقارنة بالانفاق الجاري لدرجة انها لا تسمح بإحداث تغييرات هيكلية باتجاه زيادة مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي ، ومن ثم تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي . فضلاً عن ذلك انها لم تتوزع بشكل متوازن على البنية القطاعية ، اذ استحوذ قطاع الصناعة على الحصة الأكبر من التخصيصات منذ عام 2008 البالغة (9259.1) مليار دينار حتى عام 2018 البالغة (17384.4) مليار دينار ولكنها لم تكن كافية لزيادة انتاجيته . وكذلك قطاع الخدمات الذي بلغت تخصيصاته عام 2008 (7241.7) مليار دينار لتنخفض عام 2018 الى (5833.6) مليار دينار ، وهي غير كافية لإدامة البنية التحتية المتهالكة . فيما كانت المبالغ المخصصة الى قطاع الزراعة منخفضة جداً فقد بلغت عام 2008 (1511.1) مليار دينار وانخفضت عام 2018 لتصل الى (319.7) مليار دينار ، وهي ايضاً غير كافية لتوفير سلة الغذاء الاساسية (الامن الغذائي) .

مما سبق يتبين لنا ان هناك قواسم مشتركة قد انعكس آثرها على انخفاض نسب التنفيذ المادي [5] في القطاعات الاقتصادية مقارنة مع نسب الصرف المالي [6] وهذا ما تؤكده الارقام لدى الاعتماد على مؤشر المتوسطات يظهر لنا أن نسبة التنفيذ المادي لقطاع الزراعة كانت منخفضة بنسبة (51.8%) بالمقارنة مع نسبة الصرف المالي (63.8%) ، وكذا الامر بالنسبة لقطاع الصناعة كانت نسبة التنفيذ المادي (50.2%) مقارنة مع نسبة الصرف المالي (77.8%) ، فيما بلغت نسبة التنفيذ المادي لقطاع الخدمات (42.2%) مقارنة نسبة الصرف المالي (48.8%) ، وهذا يبين ارتفاع الهدر المالي في اجمالي التخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية جراء مصروفات لم تسهم في رفع وتائر النمو في معدلات الاستثمار.

ولقد ادى انخفاض التخصيصات المالية للقطاعات الانتاجية الى جعل الانفاق الاستثماري لا يؤدي دوره في توسيع الطاقات الانتاجية والبنى التحتية وخلق تراكم رأسمالي مساوي لقيمة التخصيصات التي توزعت على القطاعات المختلفة ، لأسباب قد تعزى الى سوء اختيار الاولويات الاستثمارية وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية نتيجة الفساد المالي والإداري وبذلك لم تترجم التخصيصات الى مشاريع حقيقية على ارض الواقع . وعليه لقد أسهم ضعف التخصيصات الاستثمارية في تدهور القطاعات الانتاجية ، بالتالي استمرار اختلال هيكل الانتاج ، كما يوضحه الشكل (2) :-

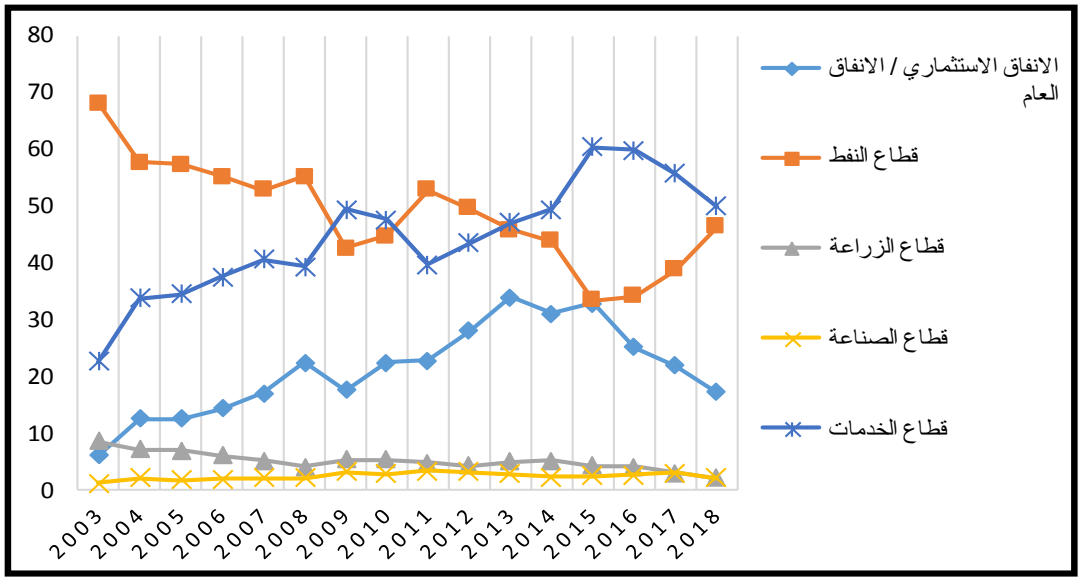

الشكل (2) العلاقة بين الإنفاق الاستثماري وهيكل الانتاج في العراق
الشكل : اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين (3) و(4) .

نلاحظ من الشكل اعلاه ان هناك اتجاه تصاعدي للإنفاق الاستثماري لكن بوتيرة منخفضة عدا الاعوام 2009 و 2014 ، في حين نلاحظ ان الاتجاه العام لمساهمة القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) في الناتج في حالة ثبات نسبي بسبب التوقف شبه الكامل للجهاز الانتاجي ، ولقد ادت الزيادة في الطلب المحلي الى زيادة مناظرة في الاستيرادات لتغذية ذلك الطلب وتسرب عمل المضاعف نحو الخارج وتوقف دورة عمل المعجل ، وبذلك أسهم الانخفاض في التخصيصات الاستثمارية باتجاه القطاعات الانتاجية في ضعف فاعلية الانفاق الاستثماري في تصحيح هيكل الانتاج .

الاستنتاجـــات والتوصيـــــات

أولاً : الاستنتاجـات

1- تبين لنا ضعف فاعلية الإنفاق العام في تصحيح اختلال الهيكل الانتاجي في العراق خلال مدة الدراسة ، هذا يعود بشكل رئيسٍ الى التباين بين مكونات الإنفاق العام لصالح الإنفاق الجاري مقابل انخفاض الإنفاق الاستثماري ، التي انعكست على عدم كفاية التخصيصات المالية الموجهة للقطاعات الانتاجية.

2- يتسم الاقتصاد العراقي باختلال في الهيكل الانتاجي نتيجة الريعية الاقتصادية جعلته يعتمد على قطاع النفط في تمويل ماكنته الاقتصادية وإهمال القطاعات الاخرى ، بالتالي ارتفاع الأهمية النسبية لتلك لقطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي وانخفاضها للقطاعـــات الاخرى .

3- ان التباين بين معدلات انتاجية القطاعات الانتاجية ومعدلات التشغيل اسهمت في تفاقم الاختلال في الهيكل الانتاجي بسبب غياب الاستراتيجية في تحويل العمالة النشطة من القطاع الخدمي والانشطة الهامشية الى القطاعات الانتاجية وتحريك العجلة الانتاجية .

4- عانى الاقتصاد العراقي من مشكلتين مركبتين هما الازدواجية الاقتصادية والمرض الهولندي أي تطور قطاع النفط والاعتماد الكامل على وارداته وتراجع القطاعات الاخرى علاوة على ضعف التناسق والتكامل بين القطاع النفطي والقطاعات الانتاجية .

5- تبين لنا عدم التوزيع المتوازن للتخصيصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن الهدر والضياع في تلك التخصيصات وهذا ما أظهرته نسب التنفيذ المادي للقطاعات الاقتصادية المنخفضة مقارنة بنسب الصرف المالي .

ثانياً : التوصيـــات

1- ضرورة قيام الحكومة بالشروع في إعادة هيكلة الإنفاق العام بهدف تقليل التباين بين الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري من جهة ، ورفد القطاعات الانتاجية بالتخصيصات الاستثمارية لغرض النهوض بواقعها المتدني من جهة ثانية .

2- القيام بتبنى ستراتيجية واضحة المعالم لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في تحريك القطاعات الاقتصادية وخلق طاقات انتاجية عن طريق توسيع الانتاج ، من ثم امتصاص فائض البطالة، وهذا يتطلب تهيئة المستلزمات الضرورية لتحقيق ذلك (البيئة الاستثمارية الملائمة ، التشريعات والقوانين المحفزة ، رؤوس اموال داعمة ...) بهدف معالجة الاختلال في هيكل الانتاج .

3- يستلزم من الحكومة تحقيق النمو المتوازن في توزيع التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة لصالح القطاعات الانتاجية لغرض تحريك عجلة الانتاج .

4- تقديم الحكومة الدعم المباشر للقطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة عن طريق قيام الحكومة بمنح القروض والتسهيلات للمنتجين ، فضلاً عن الدعم غير المباشر بهدف تشجيعهم على الانتاج المحلي .

الهوامـــــش :-

(1) نقصد هنا بالتغيير الأهمية النسبية للقطاعات والأنشطة وليس الحجم المطلق لها . فعندما نشير الى توسع القطاع الصناعي في هذه المرحلة فذلك يعني زيادة أهميته النسبية ، مقابل انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي الذي قد يزداد حجمه المطلق أو على الاقل لا يتناقص مع النمو الحاصل .

(2) مضاعف الإنفاق العام ، هو المعامل العددي الذي يبين مقدار الزيادة في الدخل القومي ، التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق العام من خلال ما تمارسه هذه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي ويتوقف على الميل الحدي للاستهلاك . والذي يأخـذ الصيغة :

$$K=\frac{\Delta y}{\Delta G} \text{ أو } k=\frac{1}{1-b}$$

(3) المعجل : وهو الزيادة في الاستثمار نتيجة الزيادة المتولدة في الدخل ومن ثم الوصول الى حالة الاستخدام الكامل . والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$E=\frac{\Delta I}{\Delta Y}$$

(4) يضم القطاع النفطي أنشطة النفط الخام ، أما القطاع الزراعي يضم أنشطة الزراعة والغابات والصيد ، فيما يضم القطاع الصناعي انشطة (التعدين والمقالع والأنواع الاخرى من التعدين) والصناعة التحويلية ، بينما يضم قطاع الخدمات انشطة البناء والتشييد ، الكهرباء والماء ، النقل والمواصلات والخزن ، تجارة الجملة والمفرد والفنادق ، وخدمات العقار ، البنوك والتأمين ، ملكية دور السكن ، وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية .

(5) التنفيذ المادي : اجمالي المبالغ المصروفة والمترتب عليها آثر مادي مثل زيادة الموجودات الثابتة .

(6) التنفيذ المالي : اجمالي المصروف المالي للتخصيصات السنوية على المشاريع الاستثمارية ، ويعرف بكفاءة الصرف المالي أو كفاءة الاداء .

المصـــــــــادر :-

أولاً : الكتب

1- بيرو ، فرنسوا (1983) ، **فلسفة تنمية جديدة** ، ترجمة عادل ناصر ، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان .

2- خلف ، فليح حسن (1986) ، **التنمية الاقتصادية** ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، العراق .

3- دراز ، حامد عبد المجيد (1989) ، **مبادئ الاقتصاد العام** ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر، بغداد ، العراق .

4- داود ، حسام علي (2010) ، **مبادئ الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن .

5- السمان ، محمد مروان (2008) ، **مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)** ، دار الثقافة والنشر ، عمان ، الأردن .

6- السيد علي ، عبد المنعم (1986) ، **دراسات في النقود والنظرية النقدية** ، الطبعة الأولى ، مطبعة العاني ، بغداد ، العراق .

7- صالح والموسوي ، لورنس يحيى ، محمد طاهر نوري (2019) ، **التشوهات الهيكلية والبطالة في ظل الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003** ، الطبعة الأولى ، مكتبة الضاد للطباعة والنشر ، بغداد .

8- عبد الحميد ، عبد المطلب (2005) ، **اقتصاديات المالية العامة** ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر .

9- عبد المولى ، السيد (1975) ، **المالية العامة** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر .

10- الفهداوي وراضي ، خميس خلف موسى ، مازن عيسى الشيخ (2000) ، **التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى ، جامعة الكوفة ، النجف ، العراق .

11- القريشي ، مدحت محمد (2007) ، **التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات)** ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

12- المحجوب ، رفعت (1971) ، **المالية العامة : النفقات العامة** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر .

13- محي الدين ، عمرو (1975) ، **التخلف والتنمية** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .

14- معروف ، هوشيار (2005) ، **تحليل الاقتصاد الكلي** ، الطبعة الأولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان .

15- النجفي ، سالم توفيق (2002) ، **سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي** ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، العراق .

ثانياً : الاطاريح والرسائل الجامعية

1- السامرائي ، اسماء خضير ياس (1993) ، **تحليل التغيرات الهيكلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق للمدة (1970-1990)** ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد .

ثالثاً : التقارير الرسمية والمنشورات

1- وزارة التخطيط ، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية ، بيانات لتقارير مختلفة .

2- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، المجموعة الاحصائية السنوية ، سنوات مختلفة .

3- وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية ، سلسلة بيانات .

English References

1- Clark, Colin (1957), **The condition of Economic progress**, Third Edition,London , Macmillan and Co.Ltd .

2- Fuentes & Mies , j . Rordrigo, Veronica(2012),**Productivity differences in developing and developed countries : where are the bottencks** , article bublisher by university of Catolica of Chile .

3- Kuznets, Simon (1959), **Six Lecture on Economic Growth**, the free press , New York .

The effectiveness of public expenditure in correcting the imbalance in the productive structure on the Iraqi economy After 2003

prof.D.Lorance Yahya Salih Noor Shadahan Adday
College of Administration & Economic/ Baghdad university
Lorance_phd@yahoo.com
noorsh2@yahoo.com 07902610083
07903503976

Abstract :

This research aims to shed light on the period after 2003 which witnessed an imbalance in the productive structure, and the effectiveness of public spending in correcting that imbalance.

In order to achieve the goal of the research was based on the deductive approach, In light of this, it was reached the weakness of the effectiveness of public spending in correcting the imbalance of the productive structure in the Iraqi economy during the period of research, This is due to the dominance of current spending on investment spending and the almost complete cessation of the productive apparatus, which contributed to the cessation of the work of the multiplier of public spending and accelerated fully in the Iraqi economy. Accordingly, we propose the need for the government to restructure public spending in order to reduce the disparity between current and investment spending on the one hand, and to provide productive sectors with investment allocations for the purpose of improving their low reality on the other.

Key Word : Imbalance of the productive structure, Economic sectors, Current expenditure , Investment expenses .